

مشيرة خطاب وزيرة الاسرة والسكان :

- تدعو رجال الدين إلى التوعية بمخاطر الزواج العرفي .. للتصدى للاتجار بالأطفال
- عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والزواج المبكر من الظواهر السلبية للاتجار بالأطفال

أكدت الوزيرة / مشيرة خطاب وزيرة الاسرة والسكان على أهمية دور رجال الدين في التوعية بمخاطر الزواج العرفي وأثاره السلبية على المجتمع وما ينجم عنه من مشكلات تصب في قضية الاتجار بالأطفال مشيرة إلى أهمية تذليل العقبات لتعزيز نظام الأسر البديلة وتحقيق التوازن المطلوب ما بين الرقابة على هذه الأسر، وأن يتمتع الطفل بحياة مستقرة داخلها دون الشعور بهذه الرقابة، واستحداث الأنشطة اللاصفية التي تكسب الأطفال المهارات الحياتية لمواجهة العنف، والاهتمام بنشر برامج تنقيفية لتوجيه الوالدين والاهل بصفة عامة نحو الأساليب البناءة والإيجابية لرعاية الأطفال وحمايتهم من المخاطر من خلال تعزيز الحوار الأسري .

جاء ذلك خلال الدورة التدريبية للأخصائيين النفسيين بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية بمحافظة الفيوم، والجيزة، والتي نظمها المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة العدل وذلك في إطار نشاط وحدة مناهضة الإتجار بالأطفال التي أنشأها المجلس بهدف إبراز أهمية تسوية المنازعات الأسرية كأحد سبل وقاية الأطفال والحيلولة دون وقوعهم ضحية لجرائم الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، وقد تناولت الدورة التعريف بقضية الاتجار في الأطفال والجهود التي اتخذتها مصر لمحاربتها، والجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية للمشكلة وسبل حماية الأطفال من الاتجار، وتوصيف تعديلات قانون الطفل لهذه الجريمة والعقوبات التي نصت عليها، والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكملة ومنها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين .

وأوضحت الوزيرة / مشيرة خطاب ضرورة إلمام الاخصائيين بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية بتعديلات قانون الطفل حيث تستهدف هذه التعديلات دعم الأسر الضعيفة وتمكينها من القيام بدورها الأساسي في حماية أطفالها من أى ممارسات ضارة، كما تؤكد التعديلات على مبدأ الحقوق حيث تضمن تمتع كل طفل بحقوقه التي يكفلها له القانون والدستور دون أى تمييز ، وحق الطفل في الحياة و البقاء و النمو في كنف أسرة متماسكة و متضامنة و في التمتع بمختلف التدابير الوقائية، و حمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال .

وأشارت وزيرة الأسرة والسكان إلى أن مفهوم الاتجار في الأطفال لا يقتصر على بيع الأطفال أو استغلال الأطفال والاتجار في أعضائهم ولكن تتدرج بعض الظواهر السلبية في المجتمع تحت هذا المفهوم بمعناه الحديث ومنها عمالة الأطفال ، واطفال الشوارع ، وتزويج الأطفال، موضحة أنه من أبرز المشكلات التي تعوق التقدم في مصر أن الأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدنى غالبا ما تلجأ إلى إنجاب عددا أكبر من الاطفال واستغلال هؤلاء الأطفال من خلال تشغيلهم و يصبحون مورد رزق للأسرة ، ويتواكب مع ذلك دفاع بعض المثقفين والنخبة في المجتمع عن عمالة الاطفال بدعوى أنها وسيلة للقضاء على الفقر إلا أنها في حقيقة الامر تكرر الفقر داخل المجتمع كما تكرر العنف داخل الأسر والمجتمع بأسره .

ودعت الوزيرة / مشيرة خطاب الأخصائيين بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية إلى الاتصال بخط نجدة الطفل ١٦٠٠ في حالة علمهم بتعريض الأسرة الطفل للخطر سواء من خلال حرمانه من التعليم ، أو تزويج الفتيات الصغيرات حيث تتاح لهم فرصة كبيرة للاحتكاك بالاسر أثناء فض النزاعات مما يمكنهم من القيام بدور فاعل في حماية حقوق الطفل .